

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

2 - ما ورد في أبواب اللقطة في من أصاب مالاً أو دابةً، مثل ما رواه عبداً ابن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام): «قال: من أصاب مالاً أو بغيراً في فلات من الأرض قد كَلَّتْ وقامت وسيبها صاحبها مما لم يتبعه فأخذها غيره فأقام عليها وأنفق نفقته حتى أحيها من الكلال ومن الموت، فهي له ولا سبيل له عليها وإنما هي مثل الشيء المباح» ([435]). وقوله (عليه السلام) في ذيل الحديث: «إنَّما هي مثل الشيء المباح» دليل على عدم اختصاص الحكم بالدابة المرسله في الفلات التي أعرض عنها صاحبها فأخذها غيرها وأنفق عليها حتى أحيها من الموت، بل يشمل هذا الحكم كل مباح قد حازه انسان وأن الحيابة توجب الملكية مطلقاً ([436]). 3 - ما ورد في أبواب اللقطة أيضاً في حكم الصيد، مثل ما رواه السكوني عن الإمام الباقر (عليه السلام) عن أبيه عن آبائه عن علي (عليه السلام): «أنه سأله عن رجل أبصر طيراً فتبعه حتى وقع على شجرة فجاء رجل آخر فأخذه، قال: للعين ما رأت ولليد ما أخذت» ([437]). والمعنى: أن مجرد الإبصار لا يكون مصداقاً للحيابة فخطأ العين هو الرؤية فقط والحيابة إنَّما هي بالأخذ فمن أخذها فهي له لأن الحيابة حاصلة به فهو لآخذه. وهذا حديث عام دال على ملكية المباحات بأخذها والسلطة عليها وحيازتها ([438]). ومثل ما رواه زرارة عن الإمام الصادق (عليه السلام): «قال: إذا ملك الطائر جناحه فهو لمن أخذه» ([439]).